



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٢/تحدادية/اعلام/٢٠١٤

كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتيجادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٤/٩/٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز / (ث. ع. ر) - وكيلها المحامي (ح. ج. م).

المميز عليهم/ ١. قرار قاضي محكمة بداءة الخالص.

٢. رئيس مجلس النواب العراقي.  
إضافة لتوظيفيهما.

٣. مدير بلدية الخالص.

جهة التمييز : في الدعوى الاستملكية الاعتراضية المرقمة (٥٧٥/اعتراضية/٢٠١١) المقامة لدى محكمة بداءة الخالص دفع وكيل المستمك منه (المميز) بعدم دستورية المادة (٣٧ و ٣٨) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ لمخالفتيهما للمادة (٢٣/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وقدم دفعه دعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محكمة بداءة الخالص وقررت المحكمة في جلسة المرافعة المؤرخة (٢٠١٤/٣/٣٠) عدم قبول الدفع بدعوى قراراً قابلاً للتمييز. ولعدم فتاعة وكيل المستمك منه بالقرار طعن به تمييزاً أمام هذه المحكمة بموجب لائحته التمييزية المقدمة بواسطة محكمة بداءة الخالص المؤرخة في ٢٠١٤/٤/١ والمدفوع الرسم عنها في نفس التاريخ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى ملاحظة المادتين (٣٧ و ٣٨) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ المطعون بعدم دستوريتهما بحجة تعارضهما مع المادة (٢٣/ثانياً) من الدستور وجد أنها لايتعارضان مع حكم المادة (٢٣/ثانياً) من الدستور بل أنهما تشكلان تطبيقاً سليماً لهما لأن التعويض العادل الذي قصده النص الدستوري لايعني التعويض بالمال وإنما يجوز أن يكون بوسيلة أخرى قد تحقق في تحسن موقع أو منفعة القسم المتبقي من العقار وزيادة لقيمته بسبب



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٤

كو٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئينتيجادي

الاستملاك ، وكذلك الحال عند دفع المستمك منه ما يكمل ربع المساحة العمومية للعقار لأن ذلك يمثل الزيادة التي حصلت في قيمة أو في منفعة الجزء غير المستمك وهذه الزيادة في القيمة أو في المنفعة هي التعويض العادل للمستمك منه الذي قصده النص الدستوري المشار إليه أعلاه وألا تكون أمام حالة إثراء غير المشروع بجانب المستمك على حساب الجهة المستمكة لذا قرر رد الطعن التمييزي وتصديق القرار المميز وتحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١٤/٩/٤ .

الرئيس  
مدحت محمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو  
حسين أبو ألتمن